

إذاعات الجمعيات التونسية مهدة بالإغلاق لعجزها عن تسديد رسوم البث

أفريقيا للانباء وهي قطاع عمومي، تقضي بدعم الإعلام الجمعياتي من خلال إقامة شراكات مع المكاتب المحلية للوكالة التي تولي اهتماما خاصا للإعلام المحلي في الولايات والقرب من المواطنين على النطاق المحلي والتخصصي.

**إذاعات الجمعيات تطالب
بالدعم الحكومي باعتبارها
إذاعات غير ربحية ومتضررة
من جائحة كورونا وأغلبها
في مناطق داخلية فقيرة**

ويقترح العاملون في إذاعات الجمعيات إنشاء صندوق لدعم المالي وتطوير مجال الشراكات والاستفادة من قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني حديث العهد في البلاد للحفاظ على استمرارية هذه المؤسسات الناشئة ذات الأهمية في تشييد الحياة العامة على المستويات المحلية والثوية والقطاعية. وتعتبر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) من أبرز الداعمين للإذاعات الجمعياتية ووسائل الإعلام الأخرى المعتمدة من قبلها، وهي تتابع تطورها طبقا لمعايير للديمومة تحرص على تطبيقها ضمن مناخ عام يحمي حرية الإعلام وتشترك في إرسائه، النقابات والجمعيات المهنية للصحافيين، كجزء من المجتمع المدني.

البث، داعيا رئاسة الحكومة إلى عقد لقاء عاجل مع الاتحاد لإيجاد حلول لمشاكل القطاع وإحداث صندوق دعم رسمي خاص بالإعلام الجمعياتي ومطالبة الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزيوني بالتراجع عن قرار قطع الإرسال عنها.

كما دعت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري "الهايكما" إلى منح الإذاعات الجمعياتية رسوما تفضيلية لتخفيف أعبائها المادية خاصة وأنها غير ربحية، وأحدثت برامج خاصة لدعمها وضمان ديمومتها والنأي بها عن كل توظيف سياسي. وهي الدعوة التي سبق أن وجهتها منظمات ونقابات مهنية تونسية لدعم إذاعات الجمعيات ووضعها ضمن السياسة العامة للإعلام، حتى لا يكون الدعم أمرا ظرفيا ومناسباتيا، في وقت تواجه فيه صعوبات مالية وتقنية متزايدة.

ويطالب الاتحاد التونسي للإعلام الجمعياتي منذ إنشائه عام 2015 بدعم هذا النوع من المؤسسات الإعلامية بإعفاؤها من رسوم خدمات البث الإذاعي ومنحها حصة من الإعلان العمومي ورمز مخصصات من الشركات باسم المسؤولية الاجتماعية. ويضم الاتحاد 24 جمعية ناشطة في مجال الإعلام الجمعياتي، وتقوم بتدريب حوالي 600 شابا وشابة داخل البلاد. وللاتحاد اتفاقية مع وكالة تونس

تونس - تلقت بعض إذاعات الجمعيات التونسية خطابا من الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزيوني للمطالبة بتسديد رسوم البث الإذاعي، وهددها بتعليق خدمة البث إلى حين تسديد المستحقات.

وعبر الاتحاد التونسي للإعلام الجمعياتي عن رفضه سياسة التهديد والترهيب التي أصبح يعتمدها ديوان الإرسال الإذاعي والتلفزيوني، معتبرا أن التهديد بقطع الإرسال عن الإذاعات يعد ضربا لحرية الإعلام والتعبير ولמידا التعددية، وتقزيمًا للإعلام القرب الذي يعكس صوت المواطن في الجهات ويثري المشهد الإعلامي في تونس.

وعجزت العديد من إذاعات الجمعيات عن تسديد ديونها، لأنها إذاعات غير ربحية ومتضررة من جائحة كورونا وأغلبها في مناطق داخلية تفتقر إلى أبسط مقومات العيش، وطالب الاتحاد للجنة الاستشارية الحديثة التابعة لرئاسة الحكومة بصرف المساعدات الظرفية لصالح القطاع الإعلامي لمواجهة تداعيات فيروس كورونا في أقرب وقت، وتقديم وسائل الإعلام الجمعياتية خدمات غير ربحية في مجالات التنمية الاجتماعية والثقافية والمحلية وبإمكاناتها الترويج لهذا الاقتصاد والمساعدة على إنجاحه.

وذكر الاتحاد بأنه كان قد عرض جميع مطالبه خلال لقاءه مع رئيس الحكومة هشام المشيشي، أبرزها مجانية

مصر تغلق المواقع غير المرخصة بعد استنفادها فرص تسوية أوضاعها

إقصاء المنابر غير المحترفة يحسن من صورة المهنة



الغطاء القانوني يضمن حقوق الصحافيين

مؤيدي الخطوة دافعوا عن ذلك بأنه لا يمكن التحجج بهذه المبررات للعمل خارج إطار القانون وعدم الالتزام بال قواعد والمعايير، وتضييق الفرص على محرري المواقع المعترف بها في الحصول على مزايا مادية واعتراف رسمي.

واشترطت نقابة الصحافيين أن يكون المحرر الإلكتروني المنضم إليها عاملا في موقع شرعي مرخص، وعلق غير المرخص يسهل الطريق أمام الاعتراف بمن يعملون في مواقع شرعية، بحكم أن الصحافة الورقية في طريقها للاندثار في ظل التراجع الصاد، ولا بد من تحويل المواقع ومحرريها إلى كيانات تقود المهنة بغطاء قانوني.

ورأى يحيى قلاش نقيب الصحافيين الأسبق، أن إقصاء المنابر الصحافية غير المحترفة من المشهد، خطوة هامة لتحسين صورة المهنة أمام الرأي العام، والقضاء على ما يسمى بالصحافة الصفراء، أو صحافة الإثارة، لأن ذلك تسبب في مشكلات كبيرة، ولا يمكن استقامة المشهد دون القضاء على الإبتزاز والعشوائية.

وأضاف قلاش لـ"العرب"، أن تقنين أوضاع الصحافة الإلكترونية يضع حداً لنشر المعلومات المزيفة التي لا تتفق مع المهنية، وحصول دون اتصال البعض صفة وأسماء وظيفية مواقع كبرى لتحقق شعبية زائفة تتسبب في إرباك الجمهور وتشويه صورة المؤسسات الصحافية الموثوق بها، بحثا عن الانتشار السريع.

وفوجئ العاملون في مؤسسات صحافية كبيرة خلال الفترة الأخيرة بوجود مواقع إخبارية تنتحل صفة صحف كبيرة، مثل الأهرام، حيث يوجد مواقع يحملان اسم "الأهرام الكندية"، و"الأهرام اليوم"، وتكرر نفس الأمر مع صحف الجمهورية والمساء، وهي إصدارات لها تاريخ ويتم العبت باسمها. ويعود إقصاء المواقع المخالفة بالنق على نظيرتها المعترف بها، لأن الصحافة الإلكترونية غير الشرعية استطاعت أن تسحب من رصيدها المهنية باعتمادها على الشائعات ومناقشة موضوعات شائكة وغريبة لاستقطاب شريحة معينة من الجمهور تستهويه هذه القضايا التي تفتقد للموضوعية.

ويحمل إقصاء المنابر المخالفة ميزة أهم للمهنة نفسها، لأن الشروط التي حددها مجلس تنظيم الإعلام للترخيص صارمة، منها أن يكون 70 في المئة من هيكلها التحريري ممثلا بصحافيين أكفاء لهم تاريخ وسمعة ومصداقية، ورؤساء التحرير لهم سجل ورقم عضوية نقابة الصحافيين، وتمويل الإصدار معروف، ويكون الموقع نفسه يتبع مؤسسة مختصة بالنشر.

ويقود ذلك إلى إقصاء المواقع التي تلتحق تمويلات أجنبية، في تهديد على لوجود توجه حكومي لخلق الفجوة التي تتسرب منها بعض الصحف الرقمية وتدعمها جماعات مشبوهة، وتعمل دون سند قانوني بعيدا عن رقابة الجهات الرسمية، وتعتمد في غالب موضوعاتها وأخبارها على ترويج الشائعات وتاليف الرأي العام ضد الدولة المصرية.

تتباين الآراء حول قيام المجلس الوطني للإعلام في مصر بإغلاق المواقع الإخبارية غير المرخصة، لكن غالبية الصحافيين يرون أنها خطوة مهمة لإنهاء الفوضى وتعزيز فكرة المنافسة بين الصحف على أرضية مهنية بعيدا عن لغة الإثارة.

على المواقع الشرعية، كبدية لتصحيح مسار المهنة وإعادة الاعتبار إليها، لكن معارضين اعتبروا ذلك مقدمة لإحكام القبضة الحكومية على ما تبقى من المنابر الرقمية.

وتقوم المواقع الإخبارية غير المرخصة بإرسال مندوبين عنها إلى وزارات وجهات رسمية بدافع تغطية نشاطاتها، والكثير منهم يفتقد للمهنية والاحترافية، ما تسبب في صدور قرارات شفوية للمسؤولين بعدم التعامل مع الصحافيين عموما، لما يشكله هؤلاء الهوة من منغصات لجهات حكومية.

وقال مسؤول إعلامي في وزارة التربية والتعليم لـ"العرب"، إن مركز الاتصال بالوزارة لديه قائمة تضم 280 صحافيا مفوضين من مواقعهم الإخبارية لتغطية أنشطتها وفعاليتها، وهو رقم ضخم مقارنة بعدد الإصدارات المعروفة بكونها شرعية في مصر، ما يشكل عبئا على المسؤولين، ويتسبب في التضييق على الجميع في الحصول على المعلومة والانتقاء بالتعامل مع البيانات الرسمية.

وصارت أغلب الوزارات تتعامل بالمثل، ما انعكس بشكل سلبي على الصحف والمواقع المعروفة وواسعة الانتشار، ما يعني أن الإبقاء على المنابر المرخصة وإغلاق الأخرى أو حجبتها سوف يفيد بطريقة مباشرة الإصدارات التي لها سمعة وفضل، على مستوى التغطية وتعزيز المصداقية عند الجمهور، وتحسين العلاقة مع الجهات الحكومية في الحصول على المعلومة.

وأوضح أن القرار في حالة تشبث، ولا يعرف هل هذا الموقع معترف به ومهني أم لا، ويضمن التقنين الحصول على المعلومات بثقة وإطمئنان، والأهم أن إقصاء المنابر المخالفة يعزز فكرة المنافسة بين الصحف على أرضية مهنية بعيدا عن لغة الإثارة من جانب البعض، لتحقيق شهرة ومعدل قراءات من خلال الخروج عن النص.

ومن شأن تقنين أوضاع الصحف الإلكترونية أن يحصل محرروها على اعتراف رسمي متأخر من الدولة، بعد سنوات طويلة من الكفاح للوصول إلى هذه النقطة، فهناك تفكير جاد داخل نقابة الصحافيين لإدراج صحافيين المواقع تحت سقفها، ما يمنحهم شرعية التعامل مع الجهات الحكومية دون تضييق أو استهداف.

ويشتكي بعض الصحافيين من أن خطوة التقنين قد تطلت على مواقع حيوية أحدثت إضافة للمهنة، لكن

أحمد حافظ
كاتب مصري

القاهرة - أغلق المجلس الوطني للإعلام في مصر المنابر من المواقع الإلكترونية غير المرخصة لفرض المهنة بسياسة الأمر الواقع، بعد انتهاء المدة التي تم تمديدتها أكثر من مرة، لتسوية أوضاعها القانونية، وهو الإجراء الذي باتت العديد من الدول العربية تلجا إليه لـ"ضبط القطاع وإنهاء الفوضى".

وسار مجلس الإعلام المصري على نفس النهج الذي سلكته وزارة الاتصال والثقافة في المغرب منذ عامين، والهيئة السعودية للملكية الفكرية الشهر الماضي، لإقصاء "المنابر العشوائية" التي تسببت في تجاوز مرحلة الفوضى واعتماد الخروج عن النص والمعايير المهنية والأخلاقية.

وقال كرم جبر، رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في مصر أمام لجنة الإعلام والثقافة بمجلس النواب، الأحد الماضي، إنه لم يتم تمديد المهلة المقررة لتقنين الصحف والمواقع غير القانونية التي انتهت منتصف فبراير الماضي بعد أن جرى منحها أكثر من فرصة لتقديم طلبات التقنين، وسيتم اتخاذ كل الإجراءات لتنظيم الإعلام الرقمي، والتي قد تصل العقوبة إلى الغلق، ولا تراجع عن هذه الخطوة.

سامي عبدالعزيز
الخطوة تخلق مرونة في حصول الصحافي على المعلومة

يحيى قلاش
لا يمكن استقامة المشهد دون القضاء على العشوائية

وتسببت بعض المواقع الإلكترونية في زيادة ارتباك المشهد الصحافي المصري، لعدم التزامها بالحد الأدنى من المعايير المهنية والأخلاقية وتجاوزها ميثاق الشرف الإعلامي، والاعتماد على لغة الإثارة في تحقيق نسب مشاهدات وقراءات عالية، والتسويق لنفسها بين جمهور منصات التواصل الاجتماعي دون رقيب.

ولم يستطع المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام فرض هيمنته على هذه النوعية من المواقع أو محاسبتها، لأن الكثير منها يُدار من وحدات سكنية لا أحد يعرف هوية أصحابها، وبعض ملاكها ليسوا صحافيين، وتعتمد على مجموعة من الهوة ومن خريجي كليات الإعلام غير مؤهلين، ما تسبب في تشويه صورة المهنة في نظر الجمهور.

وتأتي الخطوة الجديدة في إطار ضبط المشهد الصحافي والإبقاء فقط

تحذير لوسائل الإعلام الجزائرية لتحترم الحياة الشخصية للمسؤولين

التي تستند إليها الهيئة المسؤولة عن القطاع، بلسان احترام ميثاق أخلاقيات العمل الصحافي على صعيد التعااطي الإعلامي الخارجي، لاسيما الذي يستهدف المغرب، على خلفية الحملة الإعلامية غير المهنية التي مسّت رموز البلاد.

كما ذكرت وسائل إعلام مغربية أن هذه السلطة التي تمارس مهمة تنظيم المشهد الإعلامي الجزائري ومحاسبة المنابر المخالفة، لم تقم بأي إشارة أو تنبيه لوسائل الإعلام التي تهاجم المسؤولين الجزائرية بصفة يومية.

وذكر خبراء إعلام أن القيم المهنية والأعراف الأممية تحث على الالتزام الصارم بمعايير واضحة تخص العمل الصحافي، الذي ينبغي أن يتفادى شتى الحملات الدعائية الكاذبة ونشر الأخبار الزائفة ضد أي كان داخل البلاد وخارجها، لاسيما عندما يتعلق الأمر برموز دول أخرى.

ويرى متابعون أن توجيهات سلطة ضبط السمعي البصري لا تدشن لعمل صحافي مستقل، بل هي عبارة عن رسالة تهديد لكل المنابر الإعلامية الحرة التي تدعم خطاب الحراك الشعبي، والتضييق عليها بكل الطرق.

عن الإطار الموضوعي للبرنامج وما يفيد المشاهد.

وأوضحت أنه في "حالة التمدد في مثل هذه التجاوزات خلال البرامج التلفزيونية، ستتخذ إجراءات جزائية طبقا للقانون وبكل صرامة ضد كل من لا يحترم ضوابط القانون العام وقانون السمعي البصري وأخلاقيات المهنة".

**وزير الشباب والرياضة
الجزائري سيدي علي خالدي
يتم قناة «النهار» بشن
حملة تشهير وتهجم في
حقه طالت هيئة يمثلها**

وتكررت أن الحرية الإعلامية هي حرية "مسؤولة وليست مطلقة"، فعلى الرغم من أنها "تفتح المجال لمعالجة أي موضوع في إطار النقد البناء وأخلاقيات المهنة، إلا أنها لم تكن أبدا وسيلة للتشهير والتهجم والقذف".

وأثار بيان سلطة الضبط السمعي البصري الجزائرية استغرابا لدى ناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي بسبب تناقض المعايير

الجزائر - وجهت سلطة ضبط السمعي البصري الجزائرية "تنبيهها" إلى القنوات التلفزيونية لنقد عبارات "السب" و"التشتم" في حق الأفراد، سواء كانوا في مناصبهم أو غادروها، داعية إلى احترام الحياة الشخصية لهؤلاء المسؤولين، عقب شكوى تقدم بها أحد الوزراء الجزائريين إلى السلطة.

ووجه وزير الشباب والرياضة سيدي علي خالدي شكوى ضد قناة النهار في 22 فبراير الماضي، اتهمها فيها بـ"شن حملة تشهير وتهجم في حقه وفي حق أعضاء الهيئة التي يمثلها، من خلال برنامج 'داخل الـ18'".

وقالت سلطة الضبط في بيان إنها وبعد متابعتها البرنامج الذي عرض على قناة النهار، أكدت تسجيل "التهجم على حق الوزير وهيئته"، فاستدعت القناة لتقديم توضيحاتها حول فحوى الشكوى، حيث "اعترف ممثل القناة بالخطأ واعذرت، كما وعد بعدم تكرار مثل هذه التجاوزات".

وحذرت، إثر الحادثة، وسائل الإعلام من اتخاذ إجراءات رادعة في حال لم تلتزم بـ"تزيه البرامج والحوارات عن السب والشتم والدخول في الحياة الشخصية للأفراد بأي داع كان، بعيدا



الإعلام الموجه مزدوج المعايير